

مساهمة تطبيقات الإدارة الإلكترونية في تعزيز العدالة الإجرائية
من وجهة نظر أساتذة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

The contribution of electronic management applications to the promotion of procedural justice

تاريخ النشر: 2023/06/27

تاريخ القبول: 2023/06/25

تاريخ الاستلام: 2023/06/19

عرعار محمد¹، علال علي²

¹ جامعة الجلفة، MQEMADD، m.arar@univ-djelfa.dz

² جامعة الجلفة، MQEMADD، a.allal@univ-djelfa.dz

الملخص:

هدفت هذه الدراسة لتحديد أثر تطبيقات الإدارة الإلكترونية على العدالة الإجرائية من وجهة نظر أساتذة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، حيث تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات وتكونت العينة من 86 استاذاً من مختلف كليات الجامعة، وتوصلت الدراسة لوجود مستويات إدراك مرتفعة من تطبيقات الإدارة الإلكترونية بأبعادها ومستويات أيضاً مرتفعة من العدالة الإجرائية ووجود أثر ذو دلالة إحصائية بين متغيري الدراسة وتم اقتراح جملة من التوصيات أهم ضرورة توفير خوادم ذات تدفق عالي.

الكلمات المفتاحية: إدارة إلكترونية؛ عدالة إجرائية؛ قطاع التعليم العالي

تصنيف JEL : D83 ؛ D73

ABSTRACT

This study aimed to determine the impact of electronic administration applications on procedural justice from the point of view of professors at Mohamed Boudiaf University in M'sila, where the questionnaire was used as a data collection tool and the sample consisted of 86 professors from different professors. University faculties. High procedural fairness and the existence of a statistically significant effect between the variables of the study. A number of recommendations were proposed, the most important of which is the need to provide high-flow servers.

Keywords: electronic management; procedural justice; Higher education sector;

JEL Classification Codes: D83 ; D73 ;

مقدمة:

تسعى دول العالم لتقديم خدمة ذات جودة عالية عبر مرافقها العمومية من خلال التكيف المستمر مع تطلعات مواطنيها، هذه التطلعات مبنية على مقارنات وتوقعات متلقي الخدمة، فنجد تكنولوجيا اليوم قد سهلت هذه المقارنات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وبناء عليها يبني المواطن بصفة عامة والموظف بصفة خاصة حكمه على جودة الخدمة المقدمة له.

والجزائر واحدة من هذه الدول هي الأخرى تسعى كمثيلاتها في تطوير مرافقها، لمواكبة التغير الحاصل. وفي هذه الدراسة نسلط الضوء على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي كونه قاطرة لنهضة الأمم وأحد السباقين للتحويل إلى الإدارة الإلكترونية، وهذا ما يجرنا إلى البحث على ممارسات تنظيمية التي من شأنها توفير قدرا من العدالة.

ومن هنا تتجلى إشكالية الدراسة:

ما أثر تطبيقات الإدارة الإلكترونية على العدالة الإجرائية من وجهة نظر أساتذة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة؟

وتندرج تحت هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية:

- ما مستوى إدراك تطبيقات الإدارة الإلكترونية من وجهة نظر أساتذة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة؟
- ما مستوى إدراك العدالة الإجرائية من وجهة نظر أساتذة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة؟
- ما أثر أبعاد الإدارة الإلكترونية منفردة على تعزيز العدالة الإجرائية؟

الفرضيات:

- مستوى إدراك تطبيقات الإدارة الإلكترونية من وجهة نظر أساتذة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة متوسط.
- مستوى إدراك العدالة الإجرائية من وجهة نظر أساتذة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة متوسط.
- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند المستوى المعنوية $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيقات الإدارة الإلكترونية والعدالة الإجرائية "من وجهة نظر أساتذة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة".

من أجل إثبات أو نفي الفرضيات اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في توصيف متغيرات الدراسة وتحليل النتائج، كما تتم الاستعانة بالاستبانة كأداة لجمع البيانات وبرنامج SPSS في التعامل معها.

1- الجانب النظري لدراسة:

1-1- الإدارة الإلكترونية:

استخدم مصطلح المكتب اللاورقي (paperless office) لأول مرة عام 1973 في الولايات المتحدة إشارة إلى فكرة مفادها التحول إلى العمل الرقمي (digital) وفي عام 1974 أخذت مؤسسة (زير وكس) تروج لهذا المفهوم الطموح باعتباره يمثل مكتب المستقبل ، و كانت بداية الانطلاق لشركة مايكروسوفت في هذا الميدان في عام 1996 من خلال استخدام الربط الشبكي بين الحواسيب المستخدمة في مؤسستها مما أدى إلى تقليص الحاجة لاستخدام الورق بقدر كبير جدا وفي نهاية التسعينات استخدم مصطلح الإدارة الإلكترونية مع انتشار شبكة الانترنت العالمية وأُعيدت كوسيلة من وسائلها في توفير الخدمات عن بعد.

2-1- الحكومة الإلكترونية:

تعرف الحكومة الإلكترونية على أنها استخدام التطبيقات التكنولوجية والإلكترونية الحديثة لتحسين عمليات الحكومة، وتشمل إعادة هندسة الخدمات باستخدام التكنولوجيا عبر الإنترنت، تسويق خدمات التجارة والأعمال الإلكترونية، وتعتبر الحكومة الإلكترونية عماد الحكومة حيث يتم تنظيم المجتمع وتحويل الخدمات الورقية إلى إلكترونية. (النجار، 2008).

3-1- أهداف الإدارة الإلكترونية:

تعمل اغلب مبادرات الإدارة الإلكترونية على تحقيق انتقال، وتحول جذري من الأساليب الإدارية التقليدية، إلى العمل الإلكتروني، لتجسيد عدد من الأهداف العامة نوجزها في الآتي (السالي، 2008)

- ✓ إدارة الملفات، واستعراض المحتويات بدلا من حفظها، ومراجعة محتوى الوثيقة بدلا من كتابتها.
- ✓ التحول نحو الاعتماد على مراسلات البريد الإلكتروني بدلا من الصادر والوارد.
- ✓ اختصار الوقت وسرعة انجاز المعاملات، حيث ان التعامل الإلكتروني يتم بشكل آني دون انتظار.
- ✓ تخفيض حدة الجهاز البيروقراطي وتعقيده، إذ لا حاجة إلى تضخم المستويات الإدارية وتعددتها.
- ✓ التحول نحو الخدمة العامة المعلنة عن طريق تطوير الإدارة العامة، بالآليات التقنية الحديثة.
- ✓ التوجه نحو شفافية العمل الإداري، وشفافية المعلومات وعرضها أمام العملاء، المواطنين، الموردين.

4-1- أبعاد الإدارة الإلكترونية:

يتطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية ضرورة توفير عناصر أساسية تترجم أعمال الكترونية، والتي تمثل اهم ابعاد الإدارة الإلكترونية تشمل هذه الابعاد ثلاثة أوجه أساسية للإدارة الإلكترونية كالتالي (غالبا، 2005):

✓ **عتاد الحاسوب (Hardware)** يضم المكونات المادية للحاسوب، ومختلف نظمه، وملحقات، ويعتبر الحاسوب الركيزة الأساسية والنواة الأولى لإقامة مشروع الإدارة الإلكترونية، فمنذ اختراع النموذج الأول

للحواسيب، تطورت أشكالها وإمكانياتها ووظائفها واستخداماتها حتى بات اليوم الحاسوب يمثل عنصرا رئيسا في أي عملية إدارية.

✓ البرمجيات: (Software) تشمل برامج النظام مثل نظم التشغيل ونظم إدارة الشبكة، الجداول الإلكترونية، أدوات تدقيق البرمجة، كما تضم برامج التطبيقات، مثل برامج البريد الإلكتروني، برامج التجارة، قواعد البيانات، وبرامج إدارة المشروعات.

✓ شبكات الاتصالات: (Communication networks) وهي الوصلات الإلكترونية الممتدة عبر نسيج اتصالي لشبكات الإنترنت والإكسترنات والإنترنت والتي تمثل شبكة القيمة للمنظمة لإدارتها الإلكترونية.

✓ صناعات المعرفة: (Digital Leaderships) وكل ما يشمل الرأس مال الفكري والمديرون، والمحللون للموارد المعرفية؛ فدور صناعات المعرفة يكمن في محاولة خلق ثقافة معرفية جديدة داخل الإدارة الإلكترونية، عن طريق تغيير طرق التفكير، وترقية أساليب العمل الإداري، وفق ما يتمتعون به من خبرات، ومعارف في مجال المعلوماتية.

ويجدر التأكيد على ضرورة وجود عنصر التكامل أثناء التأسيس الفعلي لنموذج الإدارة الإلكترونية، عن طريق إعطاء الأولوية لتكامل العمليات، التي تمثل وسيلة تتحد من خلالها أنظمة معلومات، ومناهج العمل، وهذا بهدف تجزئة المصالح مما يسمح للمستخدمين بالتوجه نحو شبك واحد. (Bradier, 2004)

كما تعتبر بعض الدراسات أن بعد الحواسيب وبعد البرمجيات وبعد الشبكات يمكن إدراجها تحت البعد التقني، وصناعة المعرفة تحت البعد البشري.

2- العدالة الإجرائية:

في فترة ما قبل سبعينات القرن الماضي ظلت الدراسات في مجال العدالة التنظيمية منحصرة على بعض مفاهيم عدالة التوزيع ومقارنة المدخلات والمخرجات، إلا أن الباحثين بعد هذه الفترة اعتقدوا أنه لا يمكن للعدالة التنظيمية أن تبنى على النتائج والقرارات فقط وإنما تبنى أيضا على كيفية اتخاذ القرارات بحد ذاتها (سونة، 2019).

يرى Greenberg أن العدالة الإجرائية هي " الإجراءات الرسمية العادلة والتي تم تصميمها لزيادة المشاركة في اتخاذ القرارات أو السعي لتبني إجراءات معينة لتقليل التحيز في اتخاذ القرار، كما يمكن للموظف الطعن في القرارات (شبوكي، 2019). كما أن العدالة الإجرائية هي التصور الذهني للإجراءات المتبعة في اتخاذ القرار الذي يمس الفرد والذي يشعره بوجود عدالة ما إن اتاحت له فرصة مناقشة الأسس والقواعد، التي بنيت على الإجراءات. (وادي، 2008).

2-1- قواعد العدالة الإجرائية:

يعتقد Leventhal أنه هناك جملة من القواعد الذهبية التي يبني على أساسها إدراك العاملين لمعنى العدالة الإجرائية (تواتي، 2019)، وقد لخصت على النحو التالي:

- ✓ قاعدة الاستئناف: تسمح هذه القاعدة بوجود فرص الطعن والاعتراض على القرارات وإمكانية تعديلها أو إلغائها ما إن يظهر مبرر لذلك.
- ✓ قاعدة الدقة: تلزم هذا القاعدة تقصي المعلومات بدقة من طرف متخذي القرار، كما تلزمه بوضع معايير ثابتة للاختيار في حالة تعارض المعلومات.
- ✓ قاعدة عدم الانحياز: قد تكون هذا القاعدة هي محور العدالة بحد ذاتها، فعدم التحيز والموضوعية وعدم تمكين المصالح الشخصية في التأثير على مجريات اتخاذ القرار يعتبر لب العدالة.
- ✓ قاعدة التمثيل: تلزم هذا القاعدة متخذي القرار استيعاب وجهات نظر أصحاب المصلحة، وعدم تجاهلها وبالتالي تكون الإجراءات ممثلة لما وضعت لأجلها.
- ✓ قاعدة الانسجام: تنص هذا القاعدة على انسجام إجراءات توزيع الجزاءات والمكافآت على جميع الأفراد وفي جميع الأوقات، فهذه القاعدة تكون أساس العدالة التوزيعية من حيث المخرجات وعلى أساسها تتم المقارنات.

2-2- مبادئ العدالة الإجرائية:

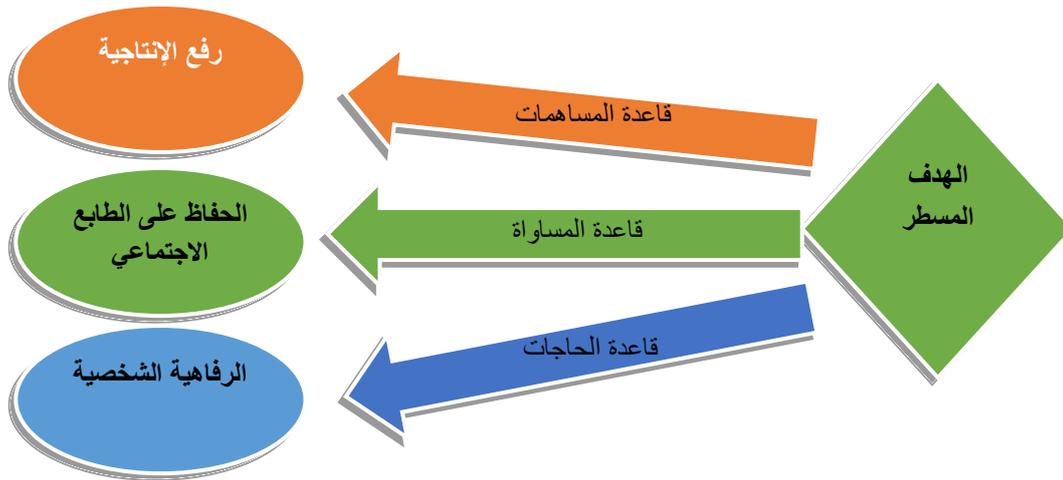
هي المبادئ المرتبطة ارتباطا مباشرا بعملية تحديد الإجراءات المسؤولة عن المخرجات وتم تلخيصها في العناصر التالية:

- ✓ المساواة: كل العاملين متساوون أمام القوانين واللوائح بغض النظر عن مراكزهم ورتبهم، وأي إخلال بهذا المبدأ يؤدي بالعاملين إلى الشعور بعدم العدالة.
 - ✓ السلطة والمسؤولية: إن التوافق بين السلطة والمسؤولية في وظيفة ما، ومنح سلطة قدر المسؤولية يجعل من شاغل الوظيفة يشعر بالعدالة وإن عدم التوافق يخل بإدراك العدالة لدى الموظف، فالإشكال هنا سعي الموظفين لسلطة أكبر ومسؤوليات أقل.
 - ✓ وحدة الهدف: يجب على المنظمة ان تسعى لتحقيق هدف مشترك واضح ومحدد.
 - ✓ تسلسل السلطة: تتوزع السلطة بين المستويات الإدارية المختلفة كل حسب تخصصه.
- ولتفريق بين العدالة الإجرائية والعدالة التوزيعية يمكن القول أن العدالة التوزيعية تشير للرضا على العائد المادي والمعنوي بينما العدالة الإجرائية تشير للرضا على النظام بحد ذاته الذي يمنح العائد.

3-2- نظريات المفسرة للعدالة الاجرائية:

تعتبر نظرية المحتوى الاستباقي من أهم النظريات الحديثة التي يمكنها تفسير القرارات الإدارية، حيث يرى JERALD GREENBERG أن الجمع بين قاعدة المساواة وقاعدة المساهمات وقاعدة الحاجات قد تكون أكثر صوابا لقرار الإدارة فهذه النظرية تنص على التنبؤ بقرارات الأشخاص فيما يتعلق بتخصيص المكافآت في مواقع مختلفة. فاستخدام قاعدة المساهمات قد تكون أكثر جدوى إلى ما أرادت المنظمة زيادة الإنتاجية بأداء عال، وهذا بالأخذ قدر العطاء فالموظف صاحب الأداء العالي يكون أكثر حظا في نيل المكافآت من غيره، بينما تستخدم قاعدة المساواة إذا ما هدفت المنظمة للحفاظ على الانسجام والطابع الاجتماعي، وهذا ما تتبناه المرافق العمومية فهي تهتم بنسق العام أكثر من الانتاجية، وتبني قاعدة الحاجات عندما يكون الهدف هو تعزيز الرفاهية الشخصية (GREENBERG, 1987).

الشكل رقم 01 اختيارات الإدارة بناء على الأهداف المسطرة



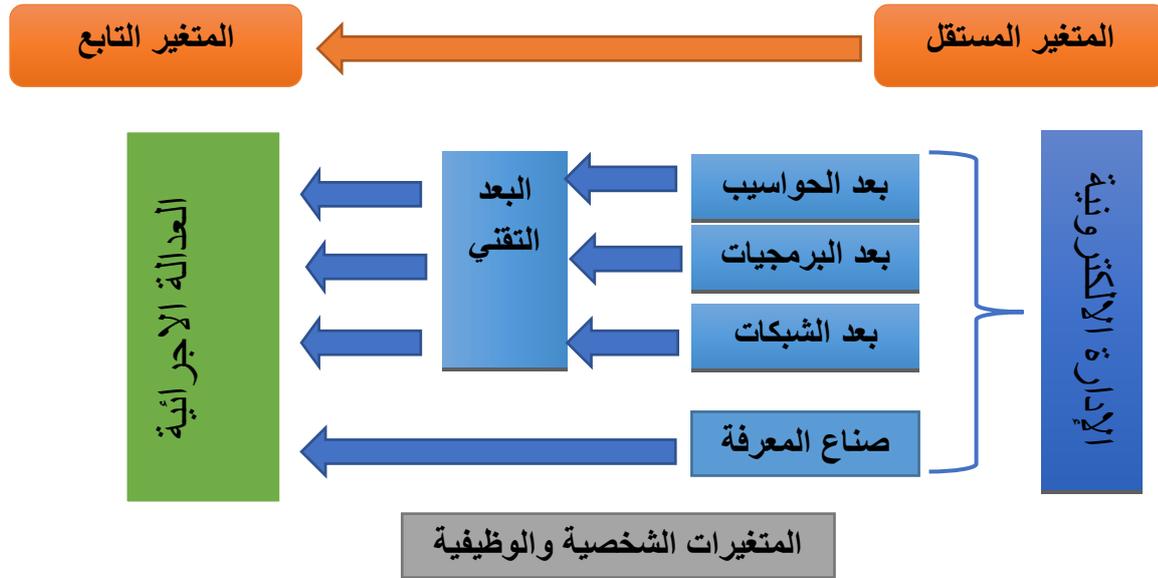
المصدر: من إعداد الباحثين بناء على دراسة (GREENBERG, 1987)

3- الجانب التطبيقي:

1-3- نموذج الدراسة

تتمحور دراستنا حول أثر الإدارة الإلكترونية على العدالة الإجرائية، حيث ان المتغير المستقل هو الإدارة الإلكترونية والمتكون من ابعاده: (عتاد الحاسوب، البرمجيات، شبكات الاتصالات، صناع المعرفة)، اما المتغير التابع فهو العدالة الاجرائية، والشكل التالي يوضح انموذج الدراسة المتبع:

الشكل رقم (2): أنموذج الدراسة



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على دراسات سابقة

2-3- المجتمع الاحصائي وعينة الدراسة :

تم اختيار أساتذة من عدة كليات من جامعة محمد بوضياف بولاية المسيلة كمجتمع إحصائي بغرض الإجابة على الإشكالية وأخذ عينة عشوائية من هذا المجتمع وهي بمثابة الجزء الذي يتم تعميم نتائجه على الكل، وفي هذا الصدد نتمنى أن نكون قد وفقنا في اختيارنا للعينة المناسبة لموضوع دراستنا. تم اختيار عينة الدراسة بناء على معادلة ستيفن ثامبسون (Steven، 2012)

تتكون عينة الدراسة 86 أستاذ من المجموع الكلي لمجتمع الدراسة المتمثل في أساتذة جامعة محمد بوضياف

3-3- النموذج المعتمد لقياس الاتجاهات:

تم تصميم الاستبانة لاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي للإجابة، وكانت خيارات الإجابة كما يلي:

" غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة "

لترجم فيما بعد الى ارقام ونسب يمكن استخلاص نتائج منها.

وقد تم تقسيم الإجابات الى اوزان من 1 الى 5:

جدول رقم (1): مقابلة الإجابات للأوزان

الأوزان	الإجابات
1	غير موافق بشدة
2	غير موافق
3	محايد
4	موافق
5	موافق بشدة

المصدر: (2008 ، Likert Scale)

وانطلاقاً من الجدول رقم: 1 ولحساب الحدود الدنيا والعليا لكل إجابة من إجابات المقياس، تم حساب طول المدى (4)، ثم تقسيمه على عدد الإجابات (5/4) لنحصل على: 0.8، نتحصل على النتائج التالية:

جدول رقم (2): الاتجاهات وما يقابلها من متوسط مرجح

المتوسط المرجح	الاتجاه
1.79 – 1	غير موافق بشدة
2.59- 1.80	غير موافق
3.39 – 2.60	محايد
4.19 – 3.40	موافق
5 - 4.20	موافق بشدة

المصدر: من اعداد الباحثين

وعليه يكون:

- ✓ إذا كان المتوسط للفقرة يتراوح ما ب (1-1.79) فهذا يعني أن الاتجاه العام هو غير موافق بشدة
- ✓ إذا كان المتوسط للفقرة يتراوح ما بين (1.8-2.59) فهذا يعني أن الاتجاه العام هو غير موافق
- ✓ إذا كان المتوسط للفقرة يتراوح م بين (2.6-3.39) فهذا يعني أن الاتجاه العام هو محايد.
- ✓ إذا كان المتوسط للفقرة يتراوح ما بين (3.40- 4.19) فهذا يعني أن الاتجاه العام هو موافق.
- ✓ إذا كان المتوسط للفقرة يتراوح ما بين (4.2-5) شدة فهذا يعني أن الاتجاه العام هو موافق بشدة.

في حين لتحديد مستوى الأبعاد والمتغيرات، نحسب طول الأهمية النسبية، ثم حساب المدى (1-5) أي 4، ثم بقسمته على عدد فئات مستوى الأهمية (3) نحصل على طول الخلية (4/3) أي 1.33، ثم بعد ذلك تم إضافة هذا العدد إلى أقل قيمة في المقياس، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (3): مستوى الأبعاد والمتغيرات

الاتجاه	المتوسط المرجح
منخفض	1 - 2.33
متوسط	2.33 - 3.67
مرتفع	3.68 - 5

المصدر: من أعداد الباحثين

بعد الاطلاع على أدبيات الموضوع من كتب وأبحاث متخصصة ودراسات سابقة ذات علاقة بمشكلة الدراسة، واستشارة المشرف وبعض الأساتذة المختصين في الموضوع، تم إعداد استبيان حول: مساهمة تطبيقات الإدارة الإلكترونية في تعزيز العدالة الإجرائية - من وجهة نظر أساتذة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة -

وفيما يلي شرح موجز لكل محور من محاور الأسئلة:

الجزء الأول: هو عبارة عن السمات الشخصية للمستجيب مثل: الجنس، العمر، المؤهل العلمي وسنوات الخبرة.

الجزء الثاني: يتمثل في متطلبات الإدارة الإلكترونية، ويتكون من (19) فقرة حيث ينقسم إلى أربعة أبعاد رئيسية هي:

- بعد الحواسيب: ويتكون من (5) فقرات.
 - بعد البرمجيات: ويتكون من (4) فقرات.
 - بعد الشبكات: ويتكون من (5) فقرات.
 - بعد صناع المعرفة: ويتكون من (5) فقرات.
- كما يمكن إدراجها تحت بند "البعد التقني"

الجزء الثالث: يتمثل في العدالة الإجرائية، ويتكون من (10) فقرة.

4-3- صدق المقياس:

أولاً: الاتساق الداخلي

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع البعد الذي تنتهي إليه

هذه الفقرة، ويتم حساب الاتساق الداخلي للاستبيان من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة

من فقرات أبعاد الاستبيان والدرجة الكلية للبعد نفسه.

المحور الأول: الإدارة الإلكترونية

الجدول رقم (4): معاملات الارتباط بين كل فقرة والبعد الذي تنتمي إليه من المحور الأول

أبعاد المحور الأول: الإدارة الإلكترونية

5	4	3	2	1	رقم الفقرة	بعد الحواسيب
0.611**	0.634**	0.497**	0.846**	0.532**	الارتباط	
9		8	7	6	رقم الفقرة	بعد البرمجيات
0.874**		0.843**	0.713**	0.633**	الارتباط	
14	13	12	11	10	رقم الفقرة	بعد الشبكات
0.877**	0.864**	0.618**	0.835**	0.589**	الارتباط	
19	18	17	16	15	رقم الفقرة	بعد صناع المعرفة
0.321**	0.297**	0.753**	0.761**	0.760**	الارتباط	

المصدر: اعداد الباحثين من مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق يتضح أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات المحور الأول والخاص الإدارة الإلكترونية حسب عينة الدراسة موجبة حيث جاءت الفقرة رقم (14) في المرتبة الأولى من حيث معامل ارتباطها حيث بلغت (0.877)، أما في المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (18) بمعامل ارتباط بلغ (0.297) مما سبق يمكن القول أن جميع فقرات المحور الأول دالة إحصائياً عند مستوى معنوية يساوي (0.01).

المحور الثاني: العدالة الإجرائية

الجدول رقم (5): معاملات الارتباط بين كل فقرة والمحور الثاني

المحور الثاني: العدالة الإجرائية

25	24	23	22	21	20	رقم الفقرة
0.521**	0.402**	0.435**	0.712**	0.711**	0.656**	معامل الارتباط
30		29	28	27	26	رقم الفقرة
0.648**		0.638**	0.696**	0.542**	0.613**	معامل الارتباط

المصدر: اعداد الباحثين من مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول السابق يتضح أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات المحور الأول والخاص بالعدالة الإجرائية حسب عينة الدراسة موجبة وتراوحت بين (0.712) في حدها الأعلى وذلك عند الفقرة رقم (22)، أما في حدها الأدنى فقد بلغ (0.402) عند الفقرة رقم؛ (24).

مما سبق يمكن القول أن اغلب فقرات المحور الثاني دالة إحصائيا عند مستوى معنوية يساوي 0.01.

5-3- الصدق البنائي

لقياس مدى ارتباط كل بعد من ابعاد الدراسة مع الدرجة الكلية للفقرات، نقوم بحساب معامل الارتباط بيرسون بين درجة كل بعد والدرجة الكلية لكل الفقرات:

الجدول رقم (6): ارتباط كل من الابعاد والمتغيرات بالدرجة الاستبانة الكلية

المجال	الحواسيب	البرمجيات	الشبكات	البعد التقني	صناع المعرفة	العدالة الإجرائية
الارتباط	0.748**	0.872**	0.742**	**0.744	0.600**	0.672**
Sig	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00

المصدر: اعداد الباحثين من مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن جميع القيم الاحتمالية (Sig) دالة احصائيا عند المستوى المعنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقة لما وضع لقاؤه.

6-3- ثبات أداة الدراسة:

ويقصد بثبات الدراسة ان تعطي الاستبانة نفس النتائج لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف، أي معرفة مدى الاستقرار في النتائج وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم توزيعها على افراد العينة عدة مرات، وتم اعتماد معامل الفا كرومباخ، وكانت النتائج كالتالية:

الجدول رقم (7): يوضح معامل الثبات ألفا كرومباخ لأبعاد ومحاور الدراسة

معامل الثبات	عدد الفقرات	الابعاد والمحاور
0.619	05	بعد الحواسيب
0.770	04	بعد البرمجيات
0.804	05	بعد الشبكات
0.865	14	البعد التقني

0.665	05	بعد صناع المعرفة
0.871	19	محور الإدارة الإلكترونية
0.816	11	محور العدالة الإجرائية
0.881	30	الدراسة ككل

المصدر: اعداد الباحثين من مخرجات برنامج spss.

نلاحظ أن معامل ألفا كرومباخ الإجمالي بلغ (0.881) وهذه نسبة ثبات جيدة جدا وتدل على ثبات عالي تتمتع به الدراسة ككل.

7-3- توجهات وميولات افراد العينة نحو أبعاد الدراسة:

سنقوم بحساب التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومن خلالها يمكن معرفة الاتجاه الغالب لكل فقرة والبعد ككل.

الجدول رقم (8): يوضح مستويات الادراك لأبعاد الدراسة

الأبعاد	بعد الحواسيب	بعد البرمجيات	بعد الشبكات	البعد التقني	صناع المعرفة	العدالة الإجرائية
مستوى الادراك	4.23	4.27	4.59	4.40	4.40	4.62
الانحراف المعياري	0.425	0.683	0.457	0.456	0.372	0.316
الاتجاه العام	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن جميع أبعاد الدراسة مدركة وبمستويات مرتفع ما يسمح لنا باختبار فرضيات الدراسة

8-3- اختبار فرضيات الدراسة:

8-3-1- اختبار الفرضية الرئيسية:

نستخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط لتحقق من صحة الفرضية " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية

لتطبيقات الإدارة الإلكترونية في تعزيز العدالة الإجرائية"

جدول رقم (09): يوضح تحليل الانحدار الخطي بسيط لاختبار أثر التطبيقات الإدارية الإلكترونية على العدالة الإجرائية.

المتغيرات	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	معامل الانحدار	قيمة (t) المحسوبة	الدلالة الاحصائية
الثابت	3,298	0.370		8,917	0.000
الإدارة الإلكترونية	0,303	0.084	0,366	3,603	0.001
قيمة f المحسوبة: 12.979					
Sig 0.001					
درجات الحرية: (1، 84)					
معامل التحديد					
R ² : 0.134					
معامل الارتباط					
r: 0.366					
<p>نموذج معادلة الانحدار:</p> $Y = 3.3 + X0.303 + e_i$					

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول أن النموذج صالح لاختبار الفرضية، حيث ان مستوى المعنوية ل f المحسوبة 0.01 وهي محققة لشرط مستوي الدلالة $\alpha \leq 0.05$ ، وكذلك قيمة f المحسوبة (12.979) اكبر من قيمتها المجدولة (3.95) ، كما ان قيمة معامل التحديد قدرت ب : 0.134 وهذا يعني أن العدالة الإجرائية تتأثر بالإدارة الإلكترونية بنسبة 13.4 % ، وأن النسبة الباقية والتي تبلغ 86,6 % تعزى إلى عوامل أخرى.

إضافة الى ان مستوى الدلالة لقيمة T المحسوبة 0.00 اقل من 0.05.

وبناء عليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول أن:

يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند المستوى المعنوية $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيقات الإدارة الإلكترونية والعدالة الإجرائية "من وجهة نظر أساتذة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة".

2-8-3- اختبار الفرضيات الفرعية:

نستخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط لتحقيق من صحة الفرضية " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية

لأبعاد الإدارة الإلكترونية منفردة في تعزيز العدالة الإجرائية"

جدول رقم (09): يوضح تحليل الانحدار الخطي بسيط لاختبار أثر أبعاد الإدارة الإلكترونية منفردة على العدالة الإجرائية.

أبعاد الإدارة الإلكترونية	نموذج معادلة الانحدار الخطي البسيط
بعد الحواسيب	$Y=3.24+X0.32 + e_i$
بعد البرمجيات	$Y=3.76+X0.20 + e_i$
بعد الشبكات	$Y=4.14+X0.10 + e_i$
البعد التقني	$Y=3.04+X0.41 + e_i$
بعد صناعات المعرفة	$Y=4.25+X0.51 + e_i$

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS

من خلال الجدول يمكن القول أن جميع أبعاد الإدارة الإلكترونية تؤثر إيجاباً على العدالة الإجرائية بنسب متفاوتة حيث نجد البعد البشري أو بعد صناعات المعرفة الأكثر تأثيراً على العدالة الإجرائية كما أن بعد الشبكات كان الأقل تأثيراً وعليه نرفض كل الفرضيات الصفرية ونقبل الفرضيات التبديلية.

- يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند المستوى المعنوية $\alpha \leq 0.05$ بين بعد الحواسيب والعدالة الإجرائية "من وجهة نظر أساتذة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند المستوى المعنوية $\alpha \leq 0.05$ بين بعد البرمجيات والعدالة الإجرائية "من وجهة نظر أساتذة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند المستوى المعنوية $\alpha \leq 0.05$ بين بعد الشبكات والعدالة الإجرائية "من وجهة نظر أساتذة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند المستوى المعنوية $\alpha \leq 0.05$ بين البعد التقني والعدالة الإجرائية "من وجهة نظر أساتذة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند المستوى المعنوية $\alpha \leq 0.05$ بين بعد صناعات المعرفة والعدالة الإجرائية "من وجهة نظر أساتذة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

توجهت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الآونة الأخيرة نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية في تسيير مرافقها من خلال تسخير مواقع على شبكة الأنترنت، هذا ما يفسر مستويات إدراك مرتفع لأبعاد الإدارة الإلكترونية من وجهة نظر أساتذة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كما تم التوصل للنتائج التالية:

- يوجد مستوى إدراك مرتفع للبعد التفني من وجهة نظر أساتذة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
- يوجد مستوى إدراك مرتفع للبعد البشري من وجهة نظر أساتذة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
- يوجد مستوى إدراك مرتفع للعدالة الإجرائية من وجهة نظر أساتذة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند المستوى المعنوية $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيقات الإدارة الإلكترونية والعدالة الإجرائية "من وجهة نظر أساتذة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة".

الاقتراحات والتوصيات:

- على الوزارة الوصية توفير خوادم وسيرفرات ذات تدفقات عالية من أجل تفادي بطئ الاتصال.
- على الوزارة التوجه نحو الإعلان الإلكترونية لا سيما الإجراءات المتعلقة بالموظفين من أجل إضفاء مزيد من الشفافية.
- على الجامعات توفير شبكة الأنترنت في الحرم الجامعي بسرعات مقبولة، من أجل السماح بالولوج إلى المنصات الإلكترونية.
- تخصيص ميزانية لبرامج الحماية ما يسمح بتبادل المعلومات بأريحية.

المراجع

1. رشيد عبد اللطيف وادي. (2008). *العدالة التنظيمية*. تم الاسترداد من http://site.iugaza.edu.ps/rwady/files/2010/02/Org_Justice.pdf
2. سعد ياسين غالب. (2005). *الإدارة الإلكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية*. الرياض، المملكة العربية السعودية: معهد الإدارة العامة.
3. سومية تواتي. (2019). *العدالة التنظيمية و الاستقرار الوظيفي للعاملين في المنظمة. أطروحة دكتوراه*. البليدة، الجزائر: جامعة علي لوني سي 2.
4. عبد السلام شبوكي. (2019). *العدالة التنظيمية وعلاقتها بالأداء الوظيفي. أطروحة دكتوراه*. قسنطينة، الجزائر: جامعة قسنطينة 2.
5. عبد القادر سونة. (2019). *أثر العدالة التنظيمية على الانتماء التنظيمي. أطروحة دكتوراه*. المدية، الجزائر: جامعة يحي فارس.
6. علاء عبد الرازق السالمي. (2008). *الإدارة الإلكترونية*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
7. فريد النجار. (2008). *الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق*. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
8. Bradier, A. (2004). Le gouvernement électronique : une priorité européenne. *revue française d'administration publique, école nationale d'administrative*.
9. GREENBERG, J. (1987). A Taxonomy of Organizational Justice Theories. *Academy of Management Review*.
10. *Likert Scale* من الاسترداد من (2008). simply psychology: <https://www.simplypsychology.org/likert-scale.html>
11. Thompson K Steven. (2012) . *Sampling, 3rd Edition* من الاسترداد من <https://www.wiley.com/en-us/Sampling%2C+3rd+Edition-p-9780470402313>